الدكتورة عائشة غطاس وكتابها "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830م"

أ. فوزية لزغم*

عرفت المدرسة التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال تطورا وتجديدا كبيرين على يد ثلة من المؤرخين والمؤرخات، في شتى التخصصات، وفي طليعة هؤلاء الدكتورة عائشة غطاس التي كرست حياتها لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.

ولدت الدكتورة عائشة غطاس بولاية المدية عاصمة التيطري يوم 20 ديسمبر 1955[1]، وبعد دراستها الثانوية التحقت بقسم التاريخ بجامعة الجزائر، وبعد نيلها شهادة الليسانس واصلت دراستها العليا لتحصل على شهادة الماجستير من الجامعة نفسها، وقد كان موضوع أطروحتها "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر" بإشراف الدكتور مولاي بلحميسي، وفي سنة 2002 حصلت على الدكتوراه من الجامعة نفسها، وكان موضوع أطروحتها هو "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700- 1830) مقاربة اجتماعية- اقتصادية" بإشراف أحد أبرز المؤرخين المختصين في تاريخ الجزائر العثمانية الدكتور ناصر الدين سعيدوني.

درَّست الدكتورة غطاس بقسم التاريخ بجامعة الجزائر عدة مقاييس، وأهم المقاييس التي أسندت إليها ودرستها لطلبة التدرج مقياس:"الدولة والمجتمع في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصرة"، كما درَّست طلبة ما بعد التدرج، وأشرفت على تأطير عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث سيما تاريخ الجزائر العثمانية.

ولم تقتصر مهمتها كأستاذة بجامعة الجزائر حيث تقيم، بل كانت تحتمل مشقة السفر وتدرس في جامعات وطنية أخرى مثل جامعة غرداية وجامعة أدرار، فأصبح لها تلاميذ وطلاب هناك[2]، من ذلك عملها خلال السنة الجامعية 2006/ 2007 والسنة التي تليها كأستاذة زائرة

* – أستاذة مساعدة صنف أ في التاريخ الحديث– قسم التاريخ– جامعة ابن خلدون– تيارت.

في المركز الجامعي بغرداية في مرحلة التدرج فغطت مقياس "الدولة والمجتمع"، ومقياس "المسألة الشرقية"، كما يعود إليها الفضل في تأطير طلبة ما بعد التدرج في غرداية في تخصص:"العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط في جزئه الغربي من سنة 1492 إلى 1830" منذ السنة الجامعية 2008 /2009 إلى وفاتها.

وقبل وفاتها بأيام كان من المقرر أن تسافر من الجزائر العاصمة إلى غرداية يوم 13 ماي 2011 لتلتقي بطلبة الماجستير على مدار ثلاثة أيام متتالية على أن تعود إلى العاصمة يوم 17 ماي لكن الرحلة لم تتم لأن الموت سبقها[3]، كما منعتها المنية من المشاركة في ملتقى بوهران، بحيث كتبت قبل سويعات من وفاتها، ولعله في فجر اليوم الذي توفيت فيه ملخصا لمداخلة حول موضوع: البناءون بالجزائر الخلال العهد العثماني[4].

كانت الدكتورة غطاس تحسن اللغة العربية والفرنسية وتطالع التركية والإنجليزية، وهي تستفيد من هذه اللغات في أبحاثها فتأتي غنيّة بالمعلومات والآراء، وقد تخصصت في العهد العثماني وبالتحديد في الحياة الاجتماعية، ولاسيما حياة المرأة وتطور المجتمع.

توفيت الدكتورة عائشة غطاس يوم 10 ماي 2011 عن عمر يناهز الست والخمسين سنة في حادث أليم، لتترك خلفها حوصلة تراثها العلمي الزاهر الذي تشهد عليه بحوثها العلمية، وقد بكاها الكثير من المؤرخين والأستاذة والطلبة وتألموا لفراقها، وأشهرهم الدكتور أبو القاسم سعد الله شيخ المؤرخين الجزائريين الذي كتب في تأبينه لها ما يدل على مكانتها العلمية، وقد افتتحها بهذه العبارة:"رحمك الله يا ابنة الكرام".

وهذه بعض الأسطر من تأبينية أبو القاسم سعد الله:"... من سيعوّضك في طلب العلم، وإتقان العمل والحرص على مستوى الطلبة حتّى لا يتدنّى بهم المتدنّون ويعبث بهم العابثون... من لنا بعدك بمثلك ممن يؤثرون على أنفسهم ويسهرون على تخريج طلبة أقوياء مؤهّلين لشقّ طريق البحث العلمي في حين راجت بضائع الانتهازيين والوصوليين... من لهؤلاء الطلبة الأيتام، وقد غبت عنهم وخلا منك الميدان قبل الأوان... لقد غادرت ساحتنا مبكّرة يا دكتورة غطاس بعد أن عرفناك طالبة وأستاذة ومناقشة للرسائل الجامعية. غادرتنا في أوجّ الربيع الذي تَبكيك أزهاره وعصافيره وشبابه. غادرتنا وأنت في قمة العطاء العلمي..." إلى أن قال:"لقد شاركتها في مناقشة بعض الطلبة الذين تُشرف عليهم وغيرهم، فكانت صارمة وعادلة وحريصة

على سمعة الجامعة وسمعتها العلمية.... رحمك الله يا عائشة، لقد فقدتُ فيك إحدى بناتي وتلميذاتي، وإحدى زميلاتي..."[5].

وقد قال فيها الدكتور إبراهيم سعيود الذي عرفها عن قرب طالبا وأستاذا، وأشرفت عليه في رسالة الدكتوراه:"كانت مذهلة بموسوعيتها، فاتنة ببلاغتها، صارمة في تقييمها، وإنسانية في رؤيتها"[6].

إنتاجها العلمي: كتبت الدكتورة عائشة غطاس بحوثا عميقة وألفت كتبا عن المجتمع الجزائري في العهد العثماني: نقاباته وأمناؤه، وحياة البرّانية وإنتاجهم وحرفهم، وحياة العلماء والمتصوّفة في الجزائر العثمانية، وأنواع وأسباب الأمراض والأوبئة التي نهشت المجتمع، والحجر الصحي والمستشفيات، كما وجّهت بعض الطلبة إلى دراسة دور المرأة وانشغالاتها بزينتها كالألبسة والحلي والكحل والبخور والحمام. ووجّهت آخرين إلى دراسة المجلس العلمي كمجلس الفتوى، وركب الحج، ودُور الوقف، وكذلك الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث والمذاهب الفقهية.

أ- المؤلفات:

- "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700- 1830- مقاربة اجتماعية- اقتصادية)".
- "مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني" كان عند وفاتها تحت الطبع.

ب- المساهمة في الكتب الجماعية:

- "الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها" وهو مشروع بحث ترأسته الدكتورة غطاس، وساهمت فيه بأربعة دراسات.
- المساهمة ببحث عن أوجاق الجزائر في كتاب "المرجع لتاريخ الأمة العربية" الذي كان يشرف عليه الدكتور أبو القاسم سعد الله بتكليف من الأليسكو (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة).
- المساهمة ببحث بعنوان: "ممتلكات المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني" في كتاب:

histoire des femmes au Maghreb-culture matérielle et vie quotidienne, Tunisie , 2000.

– المساهمة ببحث بعنوان: "الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي مثال مدينة الجزائر (157–175)"، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية. منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.2005.

ج– المقالات: للدكتورة غطاس بحوثا كثيرة في مجالات جزائرية وعربية، وقدّمت بعض بحوثها في مؤتمرات علمية في الجزائر وتونس والمغرب وفرنسا واسطنبول، وقد أحصيت بعضا من بحوثها:

– الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، ضمن مجلة الثقافة، العدد: 76، جوان، أوت 1983.

– رصد ببليوغرافي لمصادر الجزائر في العهد العثماني الواردة في المجلة الإفريقية– القسم الأول–مجلة الدراسات التاريخية–ع: 1988.

– التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية 1686–1830، المجلة التاريخية المغاربية ع: 61، 62–1991.

– إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلة التاريخية المغاربية، ع: 85، 86. 1997.

– سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمدينة الجزائر– العهد العثماني، مجلة إنسانيات ع 3، 1997.

– الصداق في مجتمع مدينة الجزائر (1672– 1854)، إنسانيات، ع4، 1998.

– القضاة الأحناف بمدينة الجزائر (1560– 1850)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية . ع 17، 18. سنة 1998.

– أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني، المجاعات والأوبئة(1787–1830)، المجلة التاريخية العثمانية، العدد 17–18 زغوان، 1998.

– "حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر"، المجلة العربية للدراسات العثمانية، عدد 15 2001.

– الوافدون على مدينة الجزائر بين التهميش والاندماج "المجلة العربية للدراسات العثمانية، عدد15_2001.

–"أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر إبان العهد العثماني من مظاهر التواصل بين الجزائر والحجاز"، أعمال المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول المنعقد بتونس بين 2–4 جوان، 2003. مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات. تونس، أوت 2005.

– "من أجل إعادة النظر في البيئة الديمغرافية لمجتمع مدينة الجزائر: معطيات مستقاة من الوثائق المحلية "، إنسانيات العددان 19– 20 جانفي–جوان2003.

– قراءة في كتابها "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700– 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية): عدد صفحات الكتاب: 437 صفحة – الطبعة: الأولى–2007.

الناشر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار(ANEP)

هذا الكتاب هو نسخة معدلة ومراجعة لأطروحة دكتوراه دولة تمت مناقشتها سنة 2002 بقسم التاريخ – جامعة الجزائر، وهو يعالج أحد أشكال التنظيم الاجتماعي لسكان المدن وهو التنظيم الحرفي، وهو من الكتب المهمة لاعتماد صاحبته بالدرجة الأولى على الوثائق المحلية وعلى وجه التحديد سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال. وتذهب الدكتورة غطاس في مقدمتها إلى أنَّ الهدف المتوخى من هذه الدراسة هو البحث عن القوى الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في مدينة الجزائر من خلال دراسة واقع التنظيمات الحرفية والمهنية التي كانت تسمى وقتئذ بالجماعات الحرفية.

وقد اختارت المؤلفة "مدينة الجزائر" بسبب ما عرفته هذه الأخيرة من تحولات عميقة وجذرية ابتداء من القرن 16م، وحددَّت مجاله الزمني بمطلع القرن الثامن عشر إلى سنة 1830م نظرا لحساسية هذه المرحلة مع ندرة الدراسات المتخصصة حولها، كما أنها ركزت على شريحة "الحرفيين" لأنها تمثل قوة اقتصادية واجتماعية فاعلة، ومن خلالها يمكن رسم صورة للأوضاع التي عاشها مجتمع مدينة الجزائر، ولتحقيق ذلك نجدها تسلّط الأضواء على إشكاليات دقيقة تخص ملامح التنظيم الحرفي، التوجهات الاقتصادية للمدينة، الشرائح الاجتماعية التي أسهمت فيها، الوضع المادي للحرفيين، والممارسات والسلوكات الاجتماعية التي ميّزت شريحة الحرفيين.

محتوى الكتاب: يضم الكتاب مقدمة وأربعة أقسام، القسم الأول: مجتمع المدينة [7]:

سلطت المؤلفة في هذا القسم الضوء على التركيبة السكانية في مجتمع مدينة الجزائر والهيئات المسيّرة له، وأرجعت اهتمامها بهذه العناصر لعدم إمكانية الفصل بين موضوع

التنظيمات عن دراسة مجتمع المدينة بحكم العلاقة الجدلية بينهما، فالمدينة ترتكز أساسا على البنى الاجتماعية والاقتصادية.

ويشتمل هذا القسم على فصلين: الأول[8] يتناول التركيبة السكانية بمدينة الجزائر، والتنظيم الاجتماعي الساري على العناصر الوافدة إليها، في حين خُصِص الفصل الثاني لمسألة ذات أهمية قصوى، وهي مسألة طبيعة السلطة المحلية ويركز على المؤسسات القائمة بمدينة الجزائر بشقيها الديني والمدني، وهو محاولة للكشف عن آليات تسيير المدينة لدحض الأفكار التي روجها الاستشراف الغربي، ومفادها أن المدينة العربية ميزها الفوضى العارمة وسوء التنظيم، والتسيير وندرة الموظفين.

افتتحت المؤلفة الفصل الأول بالإشارة إلى أسباب تبدل التركيبة السكانية لمدينة الجزائر خلال العصر الحديث، وحصرتها في عاملين رئيسيين هما: الهجرات الأندلسية وارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وما أحدثه من تغيرات، وقد قسمت سكان مدينة الجزائر إلى العناصر التالية:

الحضر أو البلدية، وهم الجزائريين الذين توطنوا المدينة منذ زمان بعيد، بالإضافة إلى الوافدين من المدن الذين أقاموا بالمدينة واندمجوا فيها، إلى جانب العنصر الأندلسي. ومن سكان المدينة الأتراك، وقد نتج عن زاوجهم بنساء جزائريات فئة الكراغلة.

ومن العناصر المكونة لمجتمع مدينة الجزائر: الأعلاج أو المهتدون والعبيد، وأهل الذمة اليهود، والبرانية، وهم الوافدون عليها من مختلف أنحاء الجزائر. وبينما اعْتُبِرت العناصر النازحة من المناطق الجبلية والجنوبية برانية تمييزا لهم عن سكان المدينة، فإن تلك التي وفدت من المدن كالمدية والبليدة وغيرها من المدن لم تعتبر كذلك، فالانتماء إلى المجتمع الحضري كان قاسما مشتركا بينهما. كما وفد على المدينة المغاربة من مدن مختلفة من فاس وتيطوان وتازة وطرابلس وتونس، وجربة.

ثم تطرقت المؤلفة إلى التنظيم الاجتماعي: بحيث لم يكد ينقض القرن السادس عشر حتى كان الوافدون على المدينة من المناطق الداخلية مهيكلين ومنظمين في شكل جماعات بحسب أصولهم الجهوية، والجماعات التي تم رصدها هي: بني مزاب، والجيجلية، والقبايل، والبساكرة، والأغواطية، وبني عباس، ومزيتة، والقبالة.

وكان يتصدر الجماعات البرانية أمين يعينه الداي، وخضعت الوظيفة إلى نظام الالتزام، مثلها مثل التنظيمات الحرفية، حيث كان الأمناء يدفعون ضريبة عرفت بضريبة البشماق، وقد بينت المؤلفة مهام الأمين وصلاحياته على مستوى أعضاء جماعته.

أما بالنسبة للمغاربة فلم ينتظموا ضمن جماعات خاصة بهم باستثناء العنصر الجربي أي العناصر الوافدة من جزيرة جربة، حيث تعد جماعة الجرابة الجماعة المغاربية الوحيدة التي سرى عليها هذا التنظيم، وأرجعت المؤلفة ذلك إلى الأهمية العددية لهم، بالإضافة إلى انتمائهم إلى المذهب الإباضي.

كما كان لليهود تنظيم خاص بهم، بحيث خضعوا لنظام الملل الذي سرى على أهل الذمة في مختلف الولايات العثمانية، وكان يتصدر طائفة اليهود موظف معين من طرف الداي. وكان للعبيد تنظيمهم الخاص، وكان على رأسهم قائد العبيد، أو شيخ العبيد والذي عرف أحيانا بقائد الوصفان.

وتؤكد الدكتورة أن التنظيم الاجتماعي الساري على الوافدين على مدينة الجزائر لا يعود إلى النظرة التميزية المستندة إلى معايير المجتمع الحضري، بل يعد أحد مظاهر تسيير المدينة وإدارتها، كما يعبر عن حرص السلطات على التحكم في النظام العام بالمدينة للحيلولة دون ظهور أية فوضى.

وعنونت الفصل الثاني ب: المدينة: المؤسسات والتسيير[9] : وقسمت هذه المؤسسات إلى السلطات المدينية والسلطات الدينية، حيث خضع تسيير المدينة لسلطتين سلطة سياسية من جهة وسلطة اقتصادية دينية من جهة أخرى، وقد ذكرت المؤلفة عددا من المؤسسات المدينية:

مؤسسة مشيخة البلد ثنائية التسيير: بحيث كان هناك ازدواجية في تسيير المدينة، بوجود شيخان للبلد في آن واحد، وقد تناولت المؤلفة مهام وصلاحيات شيخ البلد، وأشارت إلى الهيئة المساعدة له، والتي تدعى "المجلس البلدي"، وخلصت إلى أن لشيخ البلد اختصاصات وصلاحيات واسعة فهو صاحب المدينة... والمشرف الأعلى على شؤونها، وكان يتم اختار شيخ البلد من العنصر المحلي البلدي، وقد توارث بعض العائلات هذا المنصب في بعض الفترات.

كما تطرقت المؤلفة إلى الموظفين الحضريين، وهؤلاء المؤظفون هم: الشرطة، المحتسب، المزوار، فتناولت مهام هؤلاء الموظفين، واختصاصاتهم، وصلاحياتهم، وفاعلية كل منهم بمدينة الجزائر.

وتناولت الخدمات العمومية: ومنها نظافة المدينة: بحيث خضع تنظيف المدينة إلى تنظيم محكم دقيق للغاية، وكان تحت الإشراف المباشر لقائد، وقد انعكس هذا التنظيم على واقع المدينة، حتى أعتبرها بعض من زارها "أنظف مدن بلاد المغرب"، كما تطرقت إلى تزويد المدينة بالمياه: بحيث زودت مدينة الجزائر بالمياه عن طريق القنوات.

وتضم السلطات الدينية: خمس مؤسسات هي: جهاز القضاء، الذي يتميز بثنائية التنظيم القضاء الحنفي والقضاء المالكي. والهيئة الدينية العليا وهي المجلس العلمي هو بمثابة محكمة عليا، أو محكمة استئناف أو ديوان المظالم.

بالإضافة إلى مؤسسة بيت المال: التي تتولى مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون أو يطيل غيابهم فيعدون بذلك في عداد الموتى، ولا يؤذن بدفن أي ميت إلا بأمر من بيت المالجي، إلى جانب مؤسسة الأوقاف: التي شكلت مداخيلها المصدر المالي الوحيد للإنفاق على المؤسسات الاجتماعية والثقافية إذ لم تخصص السلطة ميزانية معينة لذلك. ونقابة الأشراف: بحيث انتظمت العائلات ذات النسب الشريف في أطر من علاقات ذات القربى ويتصدر هذا التنظيم نقيب.

وخلصت المؤلفة إلى أن ما ورد في هذا القسم يفند الرأي القائل بأن الفوضى العارمة ميزت المدينة العربية، كما يفند افتقار المدن العربية للموظفين الحضريين، حيث توفرت المدينة على مجموعة واسعة من الموظفين الحضريين بمهام معينة ومحددة. وذهبت إلى أن من أهم أسباب وصولهم إلى هذه النتائج عدم انتفاعهم من رصيد هام من التراث المتمثل في الوثائق المحلية التي تعبر في واقع الأمر عن علاقة الفرد بمؤسساته وبمدينته.

وتضمن القسم الثاني: الموسوم بـ"ملامح التنظيم الحرفي"[10] ثلاثة فصول: افتتحت في الفصل الأول الموسوم بـ"وصف عام"[11] بالمصطلحات المتداولة للدلالة على التجمعات الحرفية، وأوردت بعض التعاريف لها، وحاولت أن تقف على الاختلاف القائم بين مفهوم الحرفة والصنعة. ومن المسائل التي تطرقت لها مشكل عدد الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر، وحاولت أن تحصرها، ثم تطرقت إلى التقاليد الراسخة لدى التنظيمات الحرفية ومنها

وراثية الصنعة في العائلة الواحدة، وتحدثت عن بعض العائلات الحرفية التي توارثت نشاط حرفي معين أبا عن جد، كما تطرقت إلى الاختيارات الحرفية في العائلة الواحدة. وأشارت إلى بعض الجماعات الحرفية التي تفرعت فيها الجماعة الواحدة إلى عدة جماعات، مثل صناعة الجلد التي تفرعت إلى تسع جماعات منها: جماعة الدباغين، وجماعة البرادعية ...

وجاء الفصل الثاني متمما للأول إذ تناول بالدراسة البنية التنظيمات للجماعة الحرفية[12]، وبينت المؤلفة أنها تخضع لتنظيم داخلي محكم بشكل هرمي يتصدره أمين الأمناء، وهو السلطة العليا المشرفة على الجماعات الحرفية، وكذا على العناصر الوافدة على المدينة تلك العناصر التي انتظمت في شكل جماعات عرفت بالجماعات البرانية، ومن أشهر العائلات التي توارثت منصب أمين الأمناء وهي عائلة ابن شويهد.

وكان على رأس كل حرفة أمين مثل أمين الحرارين، أمين البلاغجية، وقد تحدثت المؤلفة عن ظروف تعين الأمين، بالإضافة إلى المهام المنوطة به وصلاحياته، ومن المسائل التي توقفت عندها عهدة الأمين، وما إذا تميزت أمانة الجماعة بالطابع الوراثي؟ ثم تدرجت في السلم الهرمي للحرفة وعرفت كل من: المعلم، الصانع، المتعلم، وكانت تقارن هذا التنظيم مع ما هو في الولايات العثمانية كالقاهرة ودمشق.

كما تطرقت إلى التنظيم الداخلي للجماعة، بحيث كان للأمين مساعدين وهم: الشاوش (شاوش الأمين أو شاوش الجماعة)، الخوجة مثال (خوجة الحرارين)، الكيخية أوالكاهية مثال: كاهية البنائين، أو كيخية أمين البنائين الذي انفردت به جماعة البنائين دون غيرها من الجماعات الحرفية،كما كان للجماعة موظف مشرف على الجانب المالي للجماعة من حسابات ومصاريف عرف بالصايجي أو العداد مثال: صايجي جماعة البنائين.

وعرّجت المؤلفة في نفس الفصل على العلاقة بين السلطة والتنظيمات الحرفية، حيث كان هناك رقابة دائمة من طرف السلطة من خلال تحديد سقف الأسعار، فرض الضرائب، ضبط قواعد ممارسة الصنعة، وتحديد شروط تموين الحرفيين والتجار... وخلصت المؤلفة في نهاية الفصل إلى القول بدقة تنظيم الجماعات الحرفية وخضوعها لعدة مستويات من الرقابة دون أن يكون ذلك محل استغلال من البايلك.

وتطرقت أيضا للعلاقات ما بين الجماعات التي ضمت العناصر الوافدة على المدينة، ومن هذه العلاقات التضامن والتكافل مثال جماعة بني مزاب، التي تفرعت إلى عدة جماعات فرعية

تتكافل فيما بينها، فإذا حدثت خسارة لواحدة منها تتحمل كل الجماعة الخسارة، وهناك تكافل بين جماعات أخرى حتى خارج العصبية.

وتعرضت المؤلفة في الفصل الثالث إلى النظام الضريبي[13] المفروض على التنظيمات الحرفية بغية تحديد الهيئة المشرفة على ذلك، بمعنى أنها بحثت عمّا إذا خضع لإشراف أمناء التنظيمات الحرفية مباشرة أم أنه خضع لإشراف شيوخ البلد، وخلصت أن الجماعات الحرفية خضعت لنظام جبائي من نوع الالتزام تميز بالثنائية، أحد أطرافها بيد شيخ البلد، والآخر بيد أمناء الجماعات. وقد كان جمع الضرائب من صلاحيات أمناء الحرف، ثم تحول تدريجيا ليصبح من صلاحيات شيخ البلد، ومع ذلك بقيت عملية تحصيل الضرائب في بعض الحرف من صلاحيات أمنائها. كما حاولت المؤلفة أن تحصر أنواع الضرائب المفروضة على التنظيمات الحرفية.

وأفردت الدكتورة عائشة غطاس –رحمها الله– القسم الثالث: للفعاليات الاقتصادية[14]، وهو يضم فصلين خصصت الفصل الأول لجغرافية النشاطات الحرفية[15]، فتناولت طبيعة التوزع التوبوغرافي للأسواق، فالحرف ذات الشأن أو الحرف الرفيعة كانت بالقرب من المركز، حيث كان الجامع الأعظم يقوم مقام المركز الظاهر أو القطب الذي تتجمع بالقرب منه النشاطات الأساسية من ذلك سوق الصاغة.

كما تعرضت صاحبة الكتاب لنظام التخصص وهي إحدى القواعد السارية على النشاط الاقتصادي بمدينة الجزائر، وهو ما تعكسه بجلاء الأسماء المعطاة للأسواق سوق الدباغين، سوق الخياطين... ولكنه لم يطبق بشكل صارم. وحاولت الوقوف على عدد الأسواق بالمدينة، والأماكن التي تمركزت فيها الأسواق. ومن الملاحظات التي أدرجتها هي أن الفضاء الجغرافي للنشاط الحرفي لم يكن مغلقا بدليل وجود بعض تجار اليهود.

كما تطرقت إلى حراسة الأسواق والتي تميزت بدقة، وأنيطت بموظفين عرفوا بالأمناء على أن يتحمل أصحاب المحلات التجارية الجانب المالي للحراسة. وتعرضت إلى مختلف المنشآت ذات الطابع الاقتصادي والتجاري من أسواق وسويقات وفنادق ورحبات، وهي كلها مؤشرات على طبيعة النشاط الاقتصادي بالمدينة وأهميته.

ومن خلال الفصل الموسوم بالصناعة والصناع[16]: تناولت أمهات الصنائع وتحدثت بشكل مسهب عن صناعة المنسوجات الحريرية التي كانت أكثر فروع الإنتاج ازدهارا ورواجا،

ثم انتقلت إلى الصنائع النادرة. ثم تطرقت لأهل الحرف ولاحظت أن بعض المهن حصرت في فئات معينة مثل العطارة وصناعة الحرير والخياطة التي حصرت في الحضر والأشراف، وحرفة البناء التي تبدو عليها هيمنة العنصر الأندلسي، حتى أن خلال القرن **17**م معظم الذين أسندت لهم إدارة جماعة البنائين كانوا أندلسيين ثم سيطر على الحرفة منذ مطلع القرن **18**م عائلات محلية.

ومن الظواهر التي رصدتها المؤلفة من خلال الوثائق انتساب أهل الحرف إلى الأوجاق، وحركة انضمام أفراد الجيش إلى التنظيمات الحرفية من رتب مختلفة: الأياباشية، البلكباشية، الأضاباشية، اليولداش، فضلا عن المتقاعدين. ومن الحرف التي انضم أصحابها للجيش: الحفافة، البابوجية، الخياطة، الحياكة،... والصنائع التي حرص أمناؤها على الاحتماء بالجيش هي صنائع كانت محل استقطاب من الجيش نفسه.

وقد بلغ نفوذ الجيش على الحرف درجة أصبحت معها أمانة بعض الجماعات الحرفية حكرا عليهم كجماعة البابوجية والخياطين والقزازين، والجقماقجية، وواضح أن هؤلاء الأمناء مارسوا النشاطين في آن واحد. ولعل تفسير احتكار الأمانة من طرف عناصر الأوجاق كان بهدف مراقبتها، أما المنخرطون من أهل الحرف في المؤسسة العسكرية فكانوا يهدفون إلى الاحتماء بعناصر الجيش.

وقد مارس اليهود جميع أصناف التجارة واحتكروا بعض المجالات وفي مقدمتها الصياغة، كما احتكروا صك النقود، أعمال المصارف، واشتهروا بتعاطي: العطارة، القزازة، والخياطة.

أمّا حرف الخدمات فقد عرفت انغلاقا حرفيا، بحيث كان نظام التخصص ساريا على العناصر الوافدة على المدينة أي الجماعات البرانية حيث حددت مجالات النشاط الاقتصادي لكل جماعة. وقد حاولت المؤلفة أن تشير إلى كل جماعة من الجماعات البرانية والحرف والمهن التي كان يقوم بها أفرادها، من ذلك جماعة بني مزاب التي كان لها نشاط اقتصادي متميز وكاد العمل في الأفران أن يكون مقصورا على أفرادها، إلى جانب النظارة على الحمامات، القصابة أوالجزارة، وقد تفرعت إلى عدة جماعات أهمها: جماعة الفرانين وجماعة الحمايمية، جماعة السفاجين. أما جماعة الجيجلية فكانت تشرف على الأفران المخصصة لإعداد الخبز لليلداش والأرقاء المسيحيين.

ثم تطرقت المؤلفة إلى الحرف والخدمات المتواضعة: بحيث كان القبايل يقومون بالخدمات المنزلية ويشتغلون بالضيعات والبساتين، ومن الحرف التي كانت حكرا عليهم صناعة الفحم وبيعه. وقد أسندت إلى البساكرة المهن الأكثر تواضعا كبيع الخضر والفواكه، الحمالة، وتحضير الخبز (عجن الخبز). وختمت الدكتورة عائشة غطاس هذا القسم بالنشاط الحرفي للمرأة رغم شح المادة العلمية، وحاولت الوقوف على أهم النشاطات الحرفية والخدمات التي كانت تقوم بها النساء.

أمّا القسم الرابع فقد خصص للحياة اليومية[17] لوصف وتحليل الواقع المادي لشريحة الحرفيين، وهو قسم يبحث في الممارسات والسلوكيات الاجتماعية التي ميزت هذه الشريحة. ولم تدرس المؤلفة تلك السلوكات بمنأى عن المجتمع بل درستها في المجتمع بشموليته للوقوف عند الخصوصيات والمميزات التي انفرد بها الحرفيون.

وعالجت في الفصل الأول الثروات والمستويات المعيشية[18] انطلاقا من دفاتر المخلفات والتركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال. كما استعانت أحيانا أخرى بعقود التركات التي صفيت بالمحاكم الشرعية، ولقياس الوضع المادي لشريحة الحرفيين عالجت الثروات ومستوياتها معالجة شاملة ضمن شرائح المجتمع بوجه عام.

وقد لاحظت تفاوتا في الثروات بين أهل الحرف والصنائع من خلال المقارنة بين التركات، وخلصت إلى أنه لا يمكن تفسير ظاهرة التفاوت الصارخ بين مستويات الثروة بمجتمع مدينة الجزائر بطبيعة النشاط الحرفي فقط، ذلك أنها ميزت أيضا الجماعة الواحدة أي تلك التي تعاطى أفرادها النشاط الحرفي نفسه، وأوردت عينات عن ذلك.

ثم تطرقت إلى كبار الأثرياء في مجتمع مدينة الجزائر من خلال قيمة التركة، وحاولت معرفة الشرائح التي ينتمي إليها هؤلاء الأثرياء، كما حاولت الوقوف عند أسباب الرفاه الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي وقتئذ بمدينة الجزائر. وقد توصلت إلى أن كبار الأثرياء كانوا من موظفي الإدارة المركزية ثم من أعيان التجار.

وانتقلت المؤلفة وسطى ثروات الحرفيين من خلال المقارنة بين تركات الحرفيين، واستطاعت أن ترصد الحرف التي كانت مصدرا للثراء، ثم راحت تبحث عن سبل ثروات أمناء التنظيمات الحرفية وهي (فئة متميزة اقتصاديا) والتنظيمات الخاصة بالوافدين من خلال

تركاتهم. إن مقارنة تركات الأمناء بما خلفه الحرفيون المنتسبون إلى الجماعة نفسها تظهر نوعا من التفاوت، وكانت وضعية الأمناء المادية أحيانا شبيهة بل مماثلة لوضعية الحرفيين البسطاء.

وتوصلت المؤلفة إلى أن الثراء لم يرتبط دائما بالمنصب كما أن أمناء التنظيمات الحرفية لم يشكلوا فئة متميزة ذات امتيازات اقتصادية بل شكلوا فئة ميسورة الحال نسبيا.

ولم تغفل المؤلفة التطرق إلى توزع الثروات داخل المؤسسة العسكرية: فلاحظت أن هناك تناسق وتناسب بين أهمية المنصب وضخامة الثروة، إذ احتل الأغوات المرتبة الأولى، ثم الأياباشية، ثم البلكباشية وأخيرا الأضاباشية، وهذا أواخر القرن 17م. وقد كانت فئة الأغوات تعيش وضع مادي ممتاز، وأفقر فئة ضمن المؤسسة العسكرية فئة اليلداش بحيث عاش معظمهم في فقر مدقع.

ثم تطرقت إلى المستوى المادي لجماعة البرانية وهي الفئات الأكثر حرمانا، وأشارت إلى وجود بعض الأثرياء ممن ينتمون إلى فئة البرانية انطلاقا من التركة التي خلفوها. كما أشارت إلى تباين الثروات داخل الجماعة الواحدة أي الجماعات البرانية. ثم تطرقت إلى مظاهر من الحياة اليومية، ذلك أن وصف الحياة اليومية وإعطاء خصائصها يقتضي الولوج في الحياة الخاصة، أي دراسة ممارسات الفرد الاقتصادية والاجتماعية من حيث توظيف الثروة من خلال جرد شامل لكل ما احتوت عليه التركة جل شأنه أو قل، من مكونات البيت من أثاث ومفروشات وملابس والمصاغ ومواد غذائية، وممتلكات عقارية وأدوات المطبخ، وحاولت من خلال المخلفات إلى إعادة تركيب الحياة اليومية للحرفيين.

وحتى تكتمل الصورة عن الحياة المادية للحرفيين عرجت على الاستثمار في المجال العقاري استنادا إلى دراسة عقود التحبيس، وقد كان في حوزة عدد من الحرفيين بساتين بالفحص.

وخصص الفصل الثاني لأماكن الإقامة[19] فجاء عبارة عن محاولة إعادة تركيب السكان عبر حومات المدينة، انطلاقا من البحث عن خصوصية التوزيع السكاني. ذلك أن إحدى الخصائص التي ميزت مدينة الجزائر تعدد الأجناس، فحاولت أن تقف على مدى تأثير ذلك على اختيار أماكن الإقامة؟ كما توقفت عند دور الحرفة في اختيار الموقع وفي خلق علاقات الجوار.

كما حاولت انطلاقا من عقود التحبيس رصد عدد الحرفيين القاطنين بعدد من الحومات، وخلصت إلى أن فئة الحرفيين توزعت عبر مختلف حومات المدينة، ولكن يبدو أن أهم تجمع لهم كان بالمدينة العليا أو الجبل. وقد وجهت الحرفة أحيانا اختيار الجوار من ذلك العطارين إذ شكلوا نسبة **33.33%** من جملة الحرفيين المالكين بها. ويلاحظ أنّ الأثرياء من الحرفيين أقاموا بالمنطقة المركزية كالرحبة القديمة وباب السوق.

أما بالنسبة لوضع الوافدين على المدينة البرانية: يلاحظ غياب العناصر الوافدة من المناطق الداخلية من عقود الأوقاف، ما عدا العنصر الجيجلي، بحيث تسمح عقود التحبيس وكذا عقود البيع والشراء بأخذ فكرة واضحة عن توزع الجيجلية عبر حومات المدينة، وكانوا من المالكين بها. ولكن لم يكن من نصيب جل الجيجلية الإقامة والتملك بالمدينة بحيث اتخذ عدد هام منهم المحلات التجارية محلا للإقامة. ومن خلال الجيجلية نجد أن مقولة الاعتبارات الجهوية والاثنية في تحديد أماكن الإقامة في المدينة العربية لا تنطبق على مختلف المدن.

كما تساءلت المؤلفة عن وضع بقية الوافدين كبني مزاب والقابيل والبساكرة والأغواطية، وما إذا خصص لهذه الشريحة حي خاص بها؟ فظهر لها أن كل جماعة سعت إلى حل مشكل الإقامة بحسب ظروفها. وقد كان القليل منهم مالكين بينما أغلبهم يقضون لياليهم في الحوانيت والحمامات، وكان بعضهم يقيمون في الفنادق. ولعل اختيار هذه الجماعات للمواقع السالفة الذكر يعود إلى حرصها الشديد على ادخار كمية من المال لأنها جاءت لكسب لقمة العيش، لذا فضلت تفادي أية مصاريف مكلفة من أجل الإقامة، وباستثناء جماعة الجيجلية التي نجح بعض أفرادها في الإقامة والتملك بالمدينة فإن العناصر الوافدة تكاد تكون غائبة.

وقد كان لليهود أماكن إقامة خاصة بهم (حارة لأهل الذمة)، وقد أشارت المؤلفة إلى هذه الحومات، ولكنهم لم يخضعوا لعزلة تامة بل أقاموا جنبا إلى جنب مع بقية الشرائح. فبعض أحيائهم لم تشكل تجمع يهوديا بحتا إذ أقامت به شرائح أخرى.

وتوصلت المؤلفة إلى الخلاصة التالية: لم يخضع توزع السكان عبر حومات المدينة لأسس مهنية أو عرقية، ولم يخصص للبرانية حي خاص بهم فالجيجليون سنحت لهم أوضاعهم المادية امتلاك عقارات بحومات مختلفة، والاستقرار بها بل أن بعضهم أقام بالأحياء الهامة والراقية. ومن المالكين بالمدينة الجرابة، الذين لم يتخذوا زنقة خاصة بهم رغم وجود زنقة

الجرابة. وتؤكد المؤلفة على أنّ خصوصية التوزع السكاني بمدينة الجزائر هي انعدام الفصل الواضح بين مختلف الشرائح المقيمة بالمدينة، وتبين دراسة عقود التحبيس ودراسة مستويات الثروة أن الاعتبارات المادية حددت في المقام الأول اختيارات أماكن الإقامة.

وفي الفصل الثالث صلات المصاهرات[20] واصلت المؤلفة البحث في الحياة اليومية والممارسات الاجتماعية من خلال طرح موضوع المصاهرات كمظهر من مظاهر العلاقات الاجتماعية، مؤكدة على أن دراسة المصاهرات تسمح بقياس ومعرفة مكانة العلاقات العائلية بالنسبة لمجمل شبكة العلاقات الاجتماعية، وتتم دراستها ضمن كل الشرائح. وأعارت عناية خاصة للاعتبارات التي حددت الاختيارات أو بتعبير آخر لاستراتيجية المصاهرات ودور الحرفة في توجيهها.

رصدت الدكتورة عائشة غطاس شبكة المصاهرات ضمن العائلات المدينية المتنفذة، أو العائلات الحضرية مثل الحكام والموظفين السامين والعائلات الثرية كأعيان التجار ومشاهير رياس البحر، ولاحظت أن النخبة الحضرية حرصت على توجيه مصاهراتها ضمن الفئة نفسها، من أجل توطيد العلاقة والحفاظ على المصالح المشتركة. كما وجدت أن الارستقراطية الدينية انفتحت على العائلات الحرفية التي مارست الحرف والصنائع التي كانت محل اعتبار من جهة كصنعة الجير والصنائع المعتبرة والمربحة.

وبالنسبة للجماعات الحرفية لاحظت أن حالات الزواج داخل الجماعة نفسها كثيرة، بحيث نسج الحرارون مصاهرات في إطار جماعة الحرارين نفسها. ولكن لم تنحصر المصاهرات في إطار الجماعة الواحدة بل تجاوزتها، حيث أقيمت بين العائلات الحرفية رغم التباعد الكبير أحيانا بين النشاطات الممارسة، إلا أن الاتجاه الغالب تميز بإقامة مصاهرات خارج إطار الانتماء الحرفي. وفيما يخص أمناء التنظيمات الحرفية لاحظت أن بعضهم فضل الثراء والجاه على الانتماء الحرفي.

ثم أخذت عينة وهي جماعة الحرارين لتدرس استراتيجية المصاهرات عندها: وقد اختارت هذه الجماعة لأنها أثرى الجماعات، كما توفرت لها مادة علمية حولها سيما عقود الزواج. فقد نسج الحرارون صلات مصاهرة في إطار الجماعة نفسها، وأقاموا علاقات مصاهرة مع جماعات حرفية أخرى. كما تصاهر الحرارون مع الفئات الثرية لا سيما فئة كبار التجار، وربطوا مصاهرات مع موظفي الإدارة المركزية، وتكاد تنفرد جماعة الحرارين عن غيرها من الجماعات

إذ ما يميز المصاهرات عندها هي الاستمرارية والمرجعية في اختيار عائلات معينة عبر جيلين على الأقل.

وخلصت المؤلفة إلى أنّ المصاهرات كانت تتم وفق استراتيجية تصبوا إلى تحقيق التكامل بين السلطتين الاقتصادية والسياسية الدينية من أجل التفرد بالنفوذ والسلطة. وقد اتخذت المصاهرات التي أقامها الحرفيون ثلاثة اتجاهات: إطار الجماعة نفسها، ضمن الجماعات الحرفية الأخرى، وخارج الشريحة الاجتماعية. ولاحظت المؤلفة أن عامل القرابة لم يحدد ولم يوجه استرتيجية المصاهرات في مجتمع مدينة الجزائر.

وأما بالنسبة للوافدين على المدينة فإن الأخبار بشأن مصاهراتهم شحيحة جدا، سيما وأنّ إقامتهم في المدينة كانت في أغلب الأحيان غير دائمة .

ثم تطرقت المؤلفة إلى الصداق: فتعرضت لمكوناته وقيمته، وبحثت في الاعتبارات التي حددت قيمته، فهل الصداق دلالة على الانتماء الفئوي، مع العلم أن أضخم صداق نالته بنات الطبقة الارستقراطية. أما الصداق في فئة الحرفيين، فإن أصحاب الحرف المعتبرة والمربحة قدموا صداقا معتبرا، دنى في بعض الحالات من صداق الارستقراطية. وتُظهر دراسة الأصدقة المتداولة في مجتمع مدينة الجزائر أن الحرفيين شكلوا طبقة وسطى ميسورة الحال مع تفاوت واضح بين الحرف نفسها.

وقد تحكمت في الصداق عوامل عدة أبرزها الانتماء الاجتماعي، فالمهور المعتبرة كانت محصورة في الطبقة الارستقراطية، ولم يرتبط غلاء المهر بالوضعية الاجتماعية للزوجة فحسب بل بوضعية الزوج أيضا. فجل الذين قدموا صداقا معتبرا كانوا من العائلات المتنفذة المدينية منها والدينية ومن البرجوازية أيضا.

– أهمية الكتاب: يعد كتاب "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر" من المراجع التي لا غنى للباحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني عنها، بحيث تناولت المؤلفة شريحة الحرفيين ولم تفصلها عن محيطهم الاقتصادي والاجتماعي، وتكمن أهمية الكتاب بالإضافة إلى طريقة تناول الموضوع والاستنتاج والتحليل إلى مصادره، بحيث اعتمدت المؤلفة على عدد كبير من الوثائق الأرشيفية فتوصلت إلى حقائق علمية جديدة.

اعتمدت المؤلفة على مصادر مختلفة، ولكن الاعتماد الأساسي على الوثائق العائدة للعهد العثماني والذي تصطلح عليه تسمية "الرصيد العثماني"، من ذلك رصيد الوثائق المحلية: وهي تتضمن سلسلة سجلات المحاكم الشرعية، وهي عبارة عن عقود التحبيس والوقف وعقود البيع والشراء والقروض وما إلى ذلك... كما يشتمل على مرافعات المجلس العلمي، عقود الزواج والطلاق، العتق الهبات الوصايا، الفرائض (تقسيم التركات)، وأشارت المؤلفة إلى الدقة التي روعيت من قبل الموثقين في تحرير العقود، ولكن الصعوبة الآن في استغلال تلك الوثائق لعدم ترتيبها مما يتطلب وقتا طويلا لاستخدامها.

دفاتر التركات الصادرة من مؤسسة بيت المال: كانت هذه المؤسسة تتولى بوجه عام مراقبة وتصفية تركات الذين يتوفون ولم يخلفوا عاصبا، أو الذين يطول غيابهم فيعدون بذلك في عداد الموتى. أما طريقة جرد مكونات التركة كالتالي: بحيث يذكر الاسم ثم مهنته ثم عدد زوجاته، وعدد أولاده إن وجدوا والعنوان والتاريخ. وتتميز هذه الدفاتر بالدقة في ذكر وجرد محتويات الثروة المخلفة عن الهالك أو الغائب.

سجلات البايليك: تضم دفاتر عديدة تخص قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك، كما تضم سجلات تخص النظام الضريبي.

ومما زاد في أهمية الكتاب أنه يضم: جداول كثيرة، منها جداول خاصة بأسماء أمناء الجماعات الحرفية، وجداول خاصة بمقدار الضريبة التي كانت تدفعها كل جماعة حرفية. وقد أعدت هذه الجداول استنادا إلى سجلات المحاكم الشرعية وأخبارا متناثرة هناك وهناك، بمعنى أنها لم تنقلها جاهزة.

كما أوردت عائشة غطاس في ثنايا كتابها وفي الملاحق صورا مختلفة للوثائق التي استخدمتها في دراستها، وهي عبارة عن عقود بيع ومعاملات أخرى بين الحرفيين، وعقود تحبيس، وقرارات تعيين لبعض الأمناء.

ويضم الكتاب مخططات كثيرة أنجزتها اعتمادا على وثائق مختلفة، من ذلك المخطط الخاص بمشيخة البلد في عائلة التمتام، كما أوردت الدكتورة قوائم متعددة، من ذلك قائمة بأسماء شيوخ البلد من 1695م إلى 1830م، وقوائم الجماعات الحرفية، وأوردت في كتابها ثلاثة صور منها الصورة التي نجدها في واجهة الكتاب وهي صورة لورشة حيث يقوم الحرفي بخراطة الخشب. ودعمت القسم الأخير من الكتاب بخرائط لتوزيع الأحياء السكنية بمدينة الجزائر. كما يحتوي الكتاب على عدة ملاحق منها صور لوثائق مختلفة تمثل عقود تحبيس وغيرها، كما أورت قاموسا للحرف، وقاموس آخر للمصطلحات.

الهوامش:

1– إبراهيم سعيود، الدكتورة غطاس كما عرفتها، ضمن جريدة الشروق اليومي، يوم الأحد 15 ماي 2011.

2– أبو القاسم سعد الله يكتب عن الفقيدة عائشة غطاس، ضمن منتديات قمار دي زاد. على شبكة الانترانت.

3– إبراهيم سعيود، المرجع السابق.

4– من مكالمة هاتفية مع طالبتها الأستاذة فهيمة عمريوي، يوم 22 سبتمبر 2011.

5– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.

6– إبراهيم سعيود، المرجع السابق.

7– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر . منشورات ANEp ، 2007. القسم الأول من الكتاب، ص – ص: 17– 99.

8-المرجع نفسه، الفصل من القسم الأول: ص: 17– 57.

9– المرجع نفسه، الفصل الثاني من القسم الأول. ص: 57– 99.

10– المرجع نفسه، القسم الثاني، ص – ص: 101– 197.

11– المرجع نفسه، الفصل الأول من القسم الثاني، ص: 101– 132.

12– المرجع نفسه، الفصل الثاني من القسم الثاني، ص: 131– 172.

13 – المرجع نفسه، الثالث من القسم الثاني، ص: 173– 197.

14 – المرجع نفسه، القسم الثالث، ص: 199– 264.

15– المرجع نفسه، الفصل الأول من القسم الثالث، ص – ص: 201– 225.

16– المرجع نفسه، الفصل الثاني من القسم الثالث، ص– ص: 227– 264.

17– المرجع نفسه، القسم الرابع، ص– ص: 265– 379.

18– المرجع نفسه، الفصل الأول من القسم الرابع، ص – ص: 267– 310.

19– المرجع نفسه، الفصل الثاني من القسم الرابع، ص – ص: 311– 346.

20– المرجع نفسه، الفصل الثالث من القسم الرابع، ص– ص: 347– 380.